FLSH B
Ben M'sik

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بن مسيك
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

تنسيق
الحسين بن الأمين

باشراف

ذ. محمد الأسعد

ذ. محمد محيي الدين

تنسيق
الحسين بن الأمين
باشراف
ذ. محمد الأسعد
ذ. محمد محيي الدين
الجهة والبيئة وإعداد التراب

2019

هذا الكتاب

الجهة والبيئة وإعداد التراب

إن موضوع الجهة والبيئة وإعداد التراب، موضوع راهني. تعرف الجهة عدة تحديات أهمها الاختلالات البيئية وتجاوز الفوارق المجالية في التنمية وإعداد التراب. نظرا لتنامي الوعي البشري بالاختلالات البيئية والضغوطات التي تعرفها, تصاعدت الأصوات المطالبة بضرورة جعل استدامة البيئة هدفا في مخططات الجهة. كما أن سياسة إعداد التراب تهدف الرفع من القدرة التنافسية لبعض المجالات التي ظلت مهمشة عن طريق تنمية مواردها وتحسين ظروف العيش بها، من أجل تقليص الفوارق بين المجالات ومكونات المجتمع وذلك باستحضار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إن التدبير المستدام للبيئة والحفاظ عليها والتقليص من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بالجهة، لا يمكنه أن يتحقق الإ في إطار سياسة إعداد التراب تضمن نوعا من التوازن بين الجهات وتقلل الفوارق بين الأرياف والمدن ومن شأن هذا التوجه أن يضمن شروط النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

إن إخراج كتاب الجهة والبيئة وإعداد التراب يعد فرصة للاطلاع على أعمال علمية بحثية أنتج معظمها جغرافيون باحثون شباب, إلى جانب بعض الجغرافيين من الأساتذة الذين أبوا إلا أن يشاركوا، دعما لهم وذلك لتلاقح التجارب العلمية. هذا الكتاب هو حصيلة لأبحاث أكاديمية تبرز دور الجامعة المغربية في معالجة إشكاليات ذات راهنية لها مكانتها في الانشغالات الحالية والتوجهات المبرمجة على مستوى إعداد التراب الوطني. يحتوي الكتاب على 36 مداخلة موزعة على ثماني محاضرات عامة للأساتذة و28 مداخلة للجغرافيين الشباب.

ذ. محمد الأسعد
ذ.محمد محيي الدين
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك

منشورات

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك
حي البركة،ص.ب:7951
مولاي رشيد، الدار البيضاء
الهاتف:0522705096

منتدى جيو- أطلس للبيئة والتنمية المستدامة
Forum Géo-Atlas De L'environnement Et Du Développement Durable

FLSH B
Ben M'sik
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بن مسيك
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

الجهوية وإعداد التراب ،انطلاقا من تهيئة وتنمية العالم القروي

موسى كرزازي، موسى المالكي ، ابراهيم أوعدي*

ملخص :

رغم الجهود التي بذلتها السلطات العمومية المغربية، منذ الحصول على استقلال البلاد، لتنمية العالم القروي، عبر عدد من البرامج التنموية في قطاعات متنوعة، فإن الأرياف المغربية ما زالت تعاني من خصاص كبير واختلالات عميقة على مستوى ضعف البنيات التحتية والتجهيزات العمومية. وقد عمق أوضاعها التوزيع المجالي غير المتوازن وهشاشة قاعدتها الاقتصادية؛ الشيء الذي أدى إلى تدني مستويات العيش وتدهور مواردها الطبيعية. تهدف هذه المداخلة تسليط الضوء على أهمية تطبيق الجهوية المتقدمة بالمغرب، وتثمين بعض التجارب الرائدة لبعض الجمعيات (جمعية تنمية عالم الأرياف) والجهات (جهة درعة تافيلالت). كما تتساءل، في المقابل، عن مدى تفعيل الحكامة الجدية في التدبير بواسطة التتبع والتقييم والتقويم وربط المسؤولية بالمحاسبة للفاعلين المحليين. كل ذلك، ليستفيد منها العالم القروي والفئات الاجتماعية الهشة عبر تفعيل البنود الواردة في الدستور (يوليوز 2011) والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية (2015) حول الجهة، وخلق مواطن واعٍ بحقوقه وواجباته. وقد اعتمدنا في تحليلنا على أمثلة من الأعمال الميدانية الفردية والجماعية، وباحتكاك مع جمعيات تنموية مثل "جمعية تنمية عالم الأرياف"، إضافة إلى مراجع ودراسات وبحوث أشرفنا عليها حول موضوع الجهوية وإعداد التراب وتنمية العالم القروي.

الكلمات المفاتيح: جهوية متقدمة-إعداد التراب -تنمية العالم القروي- مجتمع مدني- إرادة سياسية (دور النخبة)- جهة درعة تافلالت.

Résumé :

Malgré les efforts déployés par les pouvoirs publics marocains en vue de promouvoir les conditions de vie dans le monde rural, à travers plusieurs programmes multisectoriels, la campagne souffre, encore, d'une carence flagrante en infrastructures de base et en équipements publics, aggravée par un déséquilibre profond en ce qui concerne leur répartition territoriale et une fragilité de la base économique rurale. Le tout s'est traduit par un faible niveau de vie des ruraux et la dégradation des ressources naturelles. Cette communication vise à mettre en évidence l'importance de l'application de la régionalisation avancée au Maroc, la valorisation de quelques expériences réussies menées par la société civile « ADMER » et par de certaines régions « Région Daraa Tafilelt ». Elle interroge, également, la mise en œuvre des principes de bonne gouvernance dans la gestion de l'action publique, à travers le suivi, l'évaluation et la responsabilisation des acteurs. L'objectif est d'améliorer les

* مجموعة البحث حول الأرياف www.gremr.ma( ) كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة محمد الخامس، الرباط.

البيبليوغرافيا:

مراجع باللغة العربية:

الأسعد،محمد,2006.المرافق الاجتماعية والحكم المحلي بالمدن الكبرى بالمغرب : نموذج مدينة الدار البيضاء , محمد شوقي وآخرون (تنسيق) , المدن الكبرى في الوطن العربي ,, الجزء الأول , منشورات الجمعية الجغرافية السعودية .الرياض , 105- 126.

دستور المملكة المغربية ظهير شريف رقم 1.11.91 صادرفي 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)

القانون التنظيمي المتعلق بالجهات ,جريدة رسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015)

مراجع باللغة الفرنسية:

Brunet R, Ferras R& Théry H ; 2011, Les mots de la géographie, dictionnaire critique. Reclus La documentation Française.

Castells M ; 1978, City class and power. Macmillan, London.

Deleuze G &Guattari F ; 1991Qu'est-ce que la philosophie ? Les Editions de Minuit.

Direction Générale des Collectivités Locales ; 2012, Programmation urbaine et architecturale des équipements publics communaux à usage administratif, social, culturel et sportif. Ministère de l'intérieur, Royaume du Maroc.

Goldefy M &Lucas Gabriel V ; 2016, Mesurer l'accessibilité spatiale aux soins primaires en France, in hal.archives-ouvertes.fr, 1-5, consulté le 3 fév. 2019

Morisot P ; 2012, Penser le concept comme carte. Une pratique deleuzienne de la philosophie, in hal.archives-ouvertes.fr, 1-23 ; Submutted on 24 feb 2017.

Penchansky R & Thomas JW, 1981, The concept of access. Med Care,19((2), 127–140

Rubenstein JM ;2011, The cultural landscape. An introduction to human geography. Pearson

Sanguin A ;1977, La géographie politique. PUF, Paris.

conditions de vie de la population rurale, notamment les couches sociales défavorisées, en application des dispositions de la constitution de 2011 et de la loi de la régionalisation (2015), ainsi que la mobilisation du citoyen qui connait ses droits et ses devoirs. Notre analyse se base sur nos recherches personnelles, au sein du groupe de recherche (GREMR) portant sur le monde rural, et au contact sur le terrain avec la société civile (ADMER).

Mots clés : régionalisation avancée- aménagement et développement du monde rural- société civile (ADMER)-volonté politique (rôle de l'élite) - région Daraa Tafilalt.

Abstract:

Since the independence of the country and despite the efforts made by the Moroccan State to promote the rural world, through its various multi-sectoral programs, the Moroccan rural areas still suffer from several issues; namely, deep imbalances in infrastructure and public facilities, the fragility of its economic system, the low quality of life of its population and the degradation of its natural resources. This talk aims to highlight the importance of the application of the advanced regionalization in Morocco; and the valorization of some pioneer experiences of the civil society such as "ADMER" and the regions such as "Region Daraa Tafilalt". The talk also aims to point out the implementation of good governance in the management of public affairs through monitoring, evaluation, enhancement and awareness of one's responsibilities. The main objective behind all these actions is to improve the living conditions in the rural world, especially for the underprivileged class, through the implementation of the 2011 constitution articles, the implementation of the regulatory laws of local authorities about regionalization (2015), and citizens' awareness about rights and duties. Our analysis is based on previous researches about the rural world we have supervised within the research group (GREMR), and on examples from fieldworks and collaboration with civil society such as ADMER.

Key words: advanced regionalization- rural development-civil society (ADMER)- Political will (role of the elite)- Daraa Tafilalt region.

تقديم منهجي :

كشفت معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 بأن ساكنة الأرياف المغربية لازالت تتزايد ديمغرافيا، إذ بلغت 13,4 مليون نسمة، بما يعادل نسبة 40,6% من مجموع سكان البلاد البالغ حسب نفس الإحصاء 33,2 مليون نسمة. وبذلك، لا زال سكان الأرياف يمثلون ثقلا ديمغرافيا؛ حيث أن 4 مواطنين من 10 يقطنون الأرياف، ويعتمدون أساسا في نمط عيشهم على القطاعات الاقتصادية الريفية، في مقدمتها الزراعة والرعي والصناعة التقليدية وتجارة الأسواق الأسبوعية والحرف والخدمات البسيطة.

لكن هذا العالم القروي، تسوده عموما، الهشاشة ويعمه الفقر أكثر من العالم الحضري. ومن مفارقات السياسات المتبعة منذ عقود من السنين أنها كانت كلها تركز في خطاباتها على تنمية هذا العالم وفك عزلته. بل إنها وضعت عشرات المشاريع التنموية، وفتحت عدة أوراش، نذكر منها البرامج التي تندرج في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا الدعامة الثانية في مخطط المغرب الأخضر الموجهة أساسا لدعم الفلاحين الصغار، إضافة إلى الصناديق ووكالات التنمية التي تعنى بتنمية الأرياف. فالمشكل المطروح والمحير، هو أنه بالرغم من كل هذه المخططات والجهود وبرامج التنمية على المستوى الرسمي، فإنها تظل بعيدة عن تحقيق تطلعات وحاجيات السكان القرويين، ما دام 80% من الساكنة الفقيرة و60% ممن تعيش الهشاشة، تقطن العالم القروي (سنة 2015).

في هذا الصدد، وللتخفيف من الاختلالات الجهوية والفوارق الفاصلة بين الحواضر والعالم القروي، فكرت الدولة المغربية في الاهتمام والانشغال بمسألة الجهوية، كإطار للتهيئة والتنمية. وأضحى البحث والتفكير الجدي في تطبيق جهوية متقدمة أو موسعة، من أولويات الأوراش التي فتحها المغرب منذ أزيد من عقد. ثم إن اختيار تطبيق الجهوية يتماشى مع تطور المجتمع المغربي. وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بإعداد التراب. كما أقر دستور 2011 الجهة المتقدمة كجماعة ترابية، بمكوناتها الحضرية والقروية، وشرع في تطبيقها التدريجي مبدئيا، منتصف أبريل 2015 (12 جهة)، رغم نوع من البطء والتردد في التنفيذ. ولذا وجب استثمار هذا الإطار، لسد العجز والخصاص في العالم القروي، وخاصة في مجال استكمال البنيات التحتية وفك العزلة عن المناطق الوعرة، وتجويد التعليم والتكوين والخدمات الصحية، خاصة في بعض المناطق المهمشة في الريف (بني بوفراح، الحسيمة..) التي عرفت أحداثا وغليانا (ربيع 2017) ينبئ بأخطار مستقبلية إذا لم تعالج قضايا التنمية اللصيقة بالمعيش اليومي للمواطن وفق استراتيجة عميقة، كالتعليم والصحة والشغل والماء والطرق، وأساسا عبر تفعيل البنود التي تضمنتها قوانين الجهات. ويمكن التساؤل عن مدى إمكانية اعتبار الجهة إطارا جهويا للتنمية بالمغرب، يتم فيه تهيئة وتنمية المجال، وضمنه العالم القروي الذي يعاني خصاصا مهولا.

نسعى من وراء هذا المقال إلى تسليط الضوء على أهمية تطبيق الجهوية المتقدمة بالمغرب ليستفيد منها العالم القروي والفئات الهشة. وفي هذا الإطار تطرح مسألة الآليات لتفعيل البنود الواردة في الدستور (يوليوز 2011) والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية (2015) حول الجهة، لتغطية الخصاص على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الاجتماعية في العالم القروي. ولاشك أن العملية ليست تقنية وإدارية وتكنولوجية فقط، بل هي جوهرية مرتبطة بتغيير سلوك المواطن فيما يخص الواجبات والحقوق، لخلق مواطن واعي بحقوقه وواجباته (التربية على قيم حقوق الإنسان والمواطنة). وهذا يتطلب حث المواطن

على الاجتهاد والكد كواجب، وفي نفس الوقت تمتيعه بحق الاستفادة من خيرات جهته وبلاده، وإتاحة كل الفرص له للترقي والعيش بكرامة، كمواطن كامل المواطنة.

لقد اعتمدنا في إنجاز هذا المقال في تحاليلنا على أمثلة مستقاة من الأعمال الميدانية الفردية والجماعية بالأرياف التي سبق أن أجزناها كباحثين، وكذا الاحتكاك في الميدان مع جمعيات تنموية: ك "جمعية تنمية عالم الأرياف". كما استعملنا مراجع ودراسات وبحوث أشرفنا عليها حول موضوع الجهوية وإعداد التراب وتنمية العالم القروي بشعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس - الرباط ، أو في إطار فرق عمل تهم دراسات حول التهيئة وإعداد التراب، وقوانين تهم الجهة وإعداد التراب (تصاميم التهيئة، والتنمية PA, PAC, SRAT,) كما هو موضح في لائحة الببليوغرافية المرافقة[1].

يتركز المقال في محور أول حول الجهة كبناء مستمر من طرف الفاعلين وتوفير شروط نجاحها. ونعالج في محور ثاني، أوراش الإصلاح والاستصلاح (الإعداد والتهيئة الترابية) ودور النخبة الكفأة والنزيهة في إنجاحها، مركزين على مواصفات مواطن القرن 21 من حيث القيم الإنسانية وحقوق الإنسان. وفي محور ثالث، نقدم نموذجا تطبيقيا من مجال ظل مهمشا بالجنوب الشرقي المغربي، وأضحى اليوم مجالا مستقطبا. ونختم المقال بخلاصة عامة.

1-الجهوية مرتبطة ارتباطا وثيقا بإعداد التراب

كما هو متفق عليه من حيث الهدف، يسعى إعداد التراب الوطني في جوهره إلى توزيع عادل للثروات والموارد البشرية لمعالجة الاختلالات الجهوية والتباينات الاجتماعية المضرة بتنمية البلاد. ولخلق نوع من التوازن، تم إحداث صندوق التضامن بين الجهات بهدف ضمان التوزيع المتكافئ للموارد، قصد تقليص التفاوتات بين الجهات، تسهر عليه وزارة الداخلية. فسياسة تركيز القرارات في العاصمة لا يساعد على معالجة عدة قضايا اقتصادية واجتماعية، كالشغل والتعليم والصحة والبيئة. ولا يسهل تقديم خدمات إدارية واجتماعية وغيرها للموطنين محليا، بل يكرس البيروقراطية. وهو ما يتنافى مع التحولات المجتمعية، ولا يتوافق مع أولويات الفاعلين المحليين والمستثمرين الأجانب.

وبارتباط مع إعداد التراب والجهوية المتقدمة، وجب رد الاعتبار لأقطاب التنمية، التي هي في الأساس "المدن الكبرى" وخاصة "عواصم الجهات" التي عليها ريادة الجهات المتواجدة فيها، عبر التفاعل مع

[1] راجع في هذا الصدد "منشورات مجموعة البحث حول الأرياف" (بين 2001-2016)، والأبحاث التي أجزناها حول العالم القروي (مقالات فردية أو مشتركة، 1984-2017) الموقع الإلكتروني (www.gremr.ma) . وكذا تجربة "جمعية تنمية عالم الأرياف" لفك العزلة عن العالم القروي. الموقع الإلكتروني: www.admr-maroc.com. وتصاميم التهيئة الجماعية لست جماعات قروية بدائرة سيدي سليمان (2001-2005)، الوكالة الحضرية، بالقنيطرة (PAC)، والتصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الرباط سلا زمور زعير (2007-2015)(SRAT)...

محيطها الجغرافي الخلفي الاقتصادي والاجتماعي، وأساسا العالم القروي والمراكز الحضرية الصغرى والمتوسطة.

- **اختلالات عميقة بالعالم القروي**

نذكر ببعض الأرقام الرسمية التي تزكي تحليلنا، وتبرز تشخيصا يوضح مدى ما ينتظر البلاد من جهود لتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين عالمين، قروي وحضري. فوفق نتائج بعض الدراسات التي أجزتها وزارة الداخلية (تحقيق سنة 2015) وشملت 29 ألف دوار تنتمي ل 1272 جماعة بربوع المغرب، فقد حدد 24 ألف دوار يعاني من الخصاص الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، يقطنها أزيد من ثمانية ملايين نسمة.

ومن أهم المشاكل التي لا زال يعاني منها العالم القروي، وتؤثر سلبيا على صحة ساكنته وعلى البيئة القروية بصفة عامة، هشاشة البنيات التحتية، كالقناطر والطرق التي تنتظر فك عزلته. ومشكل معالجة النفايات وتعدد المطارح العشوائية وغياب شبكات الصرف الصحي، مما يتسبب في تلويث مياه الأودية والبحار والفرشة المائية، وتعدد الأضرار الصحية. ذلك أن الأرقام الرسمية تشير إلى نسبة التغطية بالصرف الصحي بالأرياف لا تتعدى (2,9%) مقابل (88,2%) في المدن. ويمثل قطاع التعليم أيضا أحد الأوجه الحادة للخصاص؛ فنسبة الأمية تمس أزيد من نصف الساكنة القروية (50,9 % من الساكنة القروية أمية، مقابل 27,7 % في نظيرتها بالمدن). وهي إحصائيات رسمية (الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014) تظهر مدى الخصاص الكبير في هذه المرافق الحيوية للساكنة القروية. ويمكن حل مثل هذه القضايا التي تهم التنمية البشرية في إطار جهوي بتنسيق مع الوزارات المختصة والقطاع الخاص (المقاولات والمؤسسات المواطنة)، والمجتمع المدني المهيكل والجدي **(صورة 1 و2)**.

المصدر : بحث ميداني

صورة 1 و2 :من جماعة أنوكال (إقليم الحوز) بالأطلس الكبير الغربي الغربي.

- **تعريف الجهة، وأهميتها الدستورية (2011) كإطار تنموي**

الجهة كما ينص عليها القانون، "جماعة ترابية خاضعة للقانون العام، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، وتشكل أحد مستويات التنظيم الترابي للمملكة باعتباره تنظيما لامركزيا يقوم على الجهة المتقدمة" (خريطة 1. التقسيم الجهوي). وتتبوأ وفق أحكام الفصل 143 من الدستور مكان الصدارة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى، فيما يخص عمليات إعداد برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب وتنفيذها وتتبعها... وينطبق علي الجهة، ما يخص الجماعات الترابية الأخرى، فيما يهم التدبير والاختصاصات الذاتية والمشتركة بينها وبين الدولة، والمنقولة إليها من الدولة، كما هو منصوص عليه في القوانين التنظيمية الجديدة للجماعات الترابية[2].

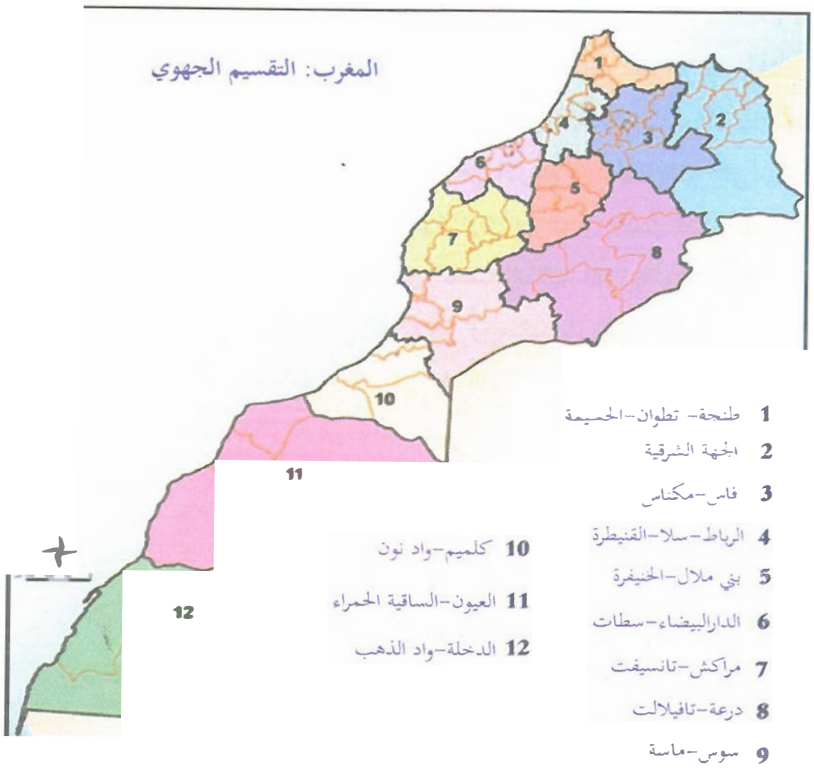

المصدر: مديرية الجماعات المحلية 2015

خريطة 1: التقسيم الجهوي للمغرب 2015

[2] قانون تنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات (أحكام عامة، المادة 3)، 2015.

وللجهة اختصاصات موسعة ومتنوعة. فهي تقوم، في حدود اختصاصاتها، بإعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وبرامج التنمية الجهوية، وتسهر على تتبعها وتحيينها وتقييمها. كما أنها تمارس على مستوى ترابها اختصاصات مشتركة مع الدولة في إطار تعاقدات، تهم التنمية الاقتصادية (تقوية التنافسية، الشغل) والتنمية القروية (تأهيل العالم القروي وخاصة المجالات الهشة كالجبال والواحات)، والتنمية الاجتماعية (التشغيل، مقاربة النوع، والاهتمام بذوي الحاجات الخاصة)، والاهتمام بقضايا البيئة (المحافظة على الموارد الطبيعية)، والشؤون الثقافية والسياحية (الاهتمام بالتراث والثقافة..). إضافة إلى اختصاصات منقولة من الدولة، تهم التجهيزات والبنيات التحتية الجهوية في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (الطاقة والماء والبيئة والصناعة والتجارة، والتعليم والصحة والرياضة والثقافة..). ومن هنا تبرز الأهمية التي تكتسيها الجهة في حالة تفعيل بنود اختصاصاتها، وتطبيق الجهوية المتقدمة كما نص عليها الدستور، والقانون.

- **الجهة بناء مستمر تهدف تطبيق العدالة الاجتماعية والمجالية**

الجهة مجال يسير ويدبر، وفيه يتم الإنتاج والاستهلاك والاتصال والتواصل والتيارات وحركية السكان، وتتخذ القرارات. ولذا وجب بناؤه تدريجيا على أسس متينة بمشاركة كل الفاعلين المحليين، مع استقطاب الأجانب والرساميل الاستثمارية عبر تطبيق حكامة جيدة وشفافية في التعامل الإداري. كما أنه مجال خاضع باستمرار للتهيئة والإعداد من أجل تطويره ترابيا، وتحسين شروط وظروف عيش ونوعية الحياة لساكنته، وهو الهدف الأسمى المقصود. ولكن بلوغ هذا الهدف، يتطلب تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، عن طريق الاهتمام بالعمل التعاوني، عبر تشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الأخضر، وتأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة ومواكبتها.

وليتحقق ذلك على الميدان، لابد من توفير شروط أساسية لتنمية مستدامة، في مقدمتها الإرادة السياسية للدولة، ووعي المجتمع المغربي (وعماده المجتمع المدني) وضغطه الواعي المتزايد. مما يقتضي إفراز نخب لها كفاءات عالية ونزيهة، تقطع مع سياسة الريع والزبونية والمحسوبية والبيروقراطية، خاصة في الأرياف التي ظلت ردحا من الزمن، وفي الغالب، كاحتياطي انتخابي. ويتمثل ذلك في نخبة قادرة على تدبير المجال، في إطار بلورة مشروع تنموي تشاركي في جهاتها، تستفيد منه كل الساكنة. ومجالس منتخبة ديمقراطيا، لها حس وطني وتشعر برسالة تؤديها بإخلاص وأمانة. ووعي بأهمية البعد البيئي واستدامة الموارد وتحرر المرأة وريادة الجامعة كقطب تنموي للبحث والإبداع والابتكار والاختراع.

- **الدور الريادي للنخبة النزيهة والكفأة**

لبناء جهة قوية لا بد من انبثاق نخبة تعمل في مناخ شفاف وحكامة جيدة، وتخضع للمحاسبة الفعلية. ذلك أن للنخب المسيرة الواعية والمنتخبة ديمقراطيا، وللمجتمع المدني التنموي والحقوقي، والمسئولين

النزهاء في دواليب السلطة، لهم دور أساسي في تقدم الجهة ورقيها وفي مقدمتها الأرياف. فالتطور المطلوب بالأرياف المغربية مرتبط بالإرادة السياسية أولا؛ وبالتربية والتكوين، وتأهيل الموارد البشرية، وفي مقدمتها الفتاة والمرأة القروية، وتشغيل الأطر الشابة المعطلة، ثانيا (كرزازي موسى،2016، 2017).

2-فتح أوراش الإصلاح بدون تردد، تعتمد على مواطن القرن 21

من خلال التشخيص المعمق لأوضاع البوادي من حيث البنيات التحتية والتجهيزات العمومية والمرافق الحيوية للساكنة، ومستوى معيشة القرويين مقارنة مع نظيرتها في الحواضر، يستنتج مدى الخصاص والعجز المهول في الأرياف. ولذا تدعو الضرورة إعطاء الأولوية للبنيات التحتية وأساسا توسيع شبكة الطرق والمسالك وربط السفوح والأحواض المعمقة والمتضرسة، بالجسور والقناطر لفك العزلة، وتوسيع شبكة التطهير التي لا تتعدى نسبة التغطية على الصعيد الوطني بالعالم القروي 2,4%، بانعكاساته السلبية على الفرشة المائية وصحة السكان وهدر الموارد المائية.

- **تجارب ناجحة للمجتمع المدني : نموذج "جمعية تنمية عالم الأرياف" (ADMER)**

في هذا الصدد نذكر ببعض التجارب الناجحة المرتبطة بإحدى الجمعيات التنموية ذات المنفعة العامة، في مقدمتها "جمعية تنمية عالم الأرياف" (ADMER) ، التي يترأسها أحد قيدومي الجغرافيين المهتمين بتطوير العالم القروي[3]، وتقوم بعدة أنشطة تربوية واجتماعية. وسنركز في هذا المقال، على جانب التهيئة عبر بعض الأوراش المنجزة الملموسة، التي حسنت من حركية سكان الأرياف القاطنين بمناطق جبلية متضرسة وعرة يصعب اختراقها، والتنقل عبر مجالها، كما هو حال إقليمي الحوز وأزلال. ففي إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبالتنسيق مع المسئولين عن هذا البرنامج في عدة أقاليم، تم تشييد 35 قنطرة على عدة أودية في قاع الأحواض الجبلية، للربط بين السفوح في الفترة (2006- 2016). منها تشييد 12 قنطرة بإقليم أزلال، و10 بإقليم الحوز و 4 ببولمان، 4 بتنغير وواحدة بشيشاوة. كما أن 11 قنطرة مبرمجة سنة 2016، وهي في طور البناء. وشرع في إنجاز برنامج المثلث الأخضر لسقي 1000 هكتار بإقليم أزلال - منطقة دمنات، على الوادي الأخضر. وكثفت الجمعية من أنشطتها بمناسبة الذكرى 17 لتأسيسها (2017)[4].

---

[3] أسس الجمعية ويترأسها السيد إسماعيل العلوي، جغرافي وأستاذ التعليم العالي، برلماني سابق ووزير بالتعاقب للتعليم والفلاحة سابقا.

[4] يجدر بالتذكير أن من ركائز الجمعية إطاران سككيان متقاعدان في مكتب تسيير الجمعية، مختصان في أشغال بناء القناطر، ويسهران كتقنيين متطوعين في العمل الجمعوي التنموي الجاد في الجمعية المذكورة على تتبع تشييد القناطر المنجزة بعدة أقاليم، مع مهندسين وأطر جمعوية متطوعة منهم (السادة محمد مشارك، وابراهيم مغري). كما يسهر على برنامج المثلث الأخضر لسقي 1000 هكتار بإقليم أزلال - منطقة دمنات، الواقعة على

ويمكن اعتبار هذه التجربة كجمعية تنموية مقرها بالعاصمة الرباط (أدمر)، نموذجا للدور الممكن لفعاليات المجتمع المدني الوطني في تنمية العالم القروي وفك العزلة عنه، عبر تطوير الشراكة مع أطراف أخرى لإنجاز عدة مشاريع. ولها جسور في مختلف الأقاليم المغربية وخاصة مقرها بمدينة تاحناوت بالفضاء الجمعوي، الذي يسهر على عدة أوراش بالإقليم، وما جاوره من أقاليم كأزلال (صورة 3 و4).

إن شراكة ثلاثية ورباعية الأطراف، ما بين الجمعية التي تتكلف بتحضير الدراسات التقنية والهندسية بفضل خبرائها وتقنييها الأساسيين المشرفين مباشرة على أوراش بناء القناطر، وبتعاون مع مكتب السكك الحديدية بالرباط الذي يسلم، بمقتضى اتفاقية شراكة مع الجمعية، سبائك السكك الحديدية المتخلى عنها في مستودعاته، والتي يقوم المكتب المذكور بنقلها عبر شاحنات خاصة إلى عين المكان لتشييد القنطرة، المتفق عليه مع المسئولين في الجماعات الترابية التي طلبت الخدمة، ومع عمالة الإقليم. وتقدم الجماعة الترابية مساهمتها المالية واللوجستيكية وجزء من اليد العاملة التي تشتغل في أوراشها، سواء كانت جهة مثل جهة درعة تافلالت التي التزمت بأداء 400 مليون سنتيم للجمعية (سنة 2017)، مقابل تعهد الأخيرة، لبرمجة بناء جسور بالجهة المذكورة، أوجماعة قروية. فبفضل هذه الشراكة الثلاثية أو الرباعية، في إطار برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بين الجمعية المذكورة المهندسة للأوراش والمتتبعة لها، ومكتب السكك الحديدية المزود لها بالسبائك الفلاذية الغير مستعملة، وعمالة الإقليم، والقطاع الخاص، يتم تمويل مثل هذه المشاريع التنموية الحقيقية المنجزة في الميدان، وليس كتلك المبرمجة على الأوراق فقط.

المصدر: بحث ميداني

صورة 3 و4 أسيف المال وتحناوت إقليم الحوز 2010 (قنطرة لفك العزلة- أدمر)

الوادي الأخضر- المهندس حسن العمراني والسيدة نديرة برق الليل..ويتتبع عدة أوراش مع هذه الأطر في الميدان، الباحث الجغرافي عزة مصطفى..وآخرون.

- **تجاوز أسباب تخلف العالم القروي عبر خارطة طريق للتنمية**

من بين الأسباب التي تفسر تخلف العالم القروي، هو وضع البرامج بدون التتبع والتقييم والتقويم، وبدون المحاسبة عليها في حالة عدم الإنجاز. يحدث هذا في بعض الجهات التي تغيب فيها الشفافية في تسيير وتدبير مشاريع المبادرة الوطنية، فتنعكس سلبياتها على الأرياف المغربية، بعدم إنجاز المشاريع أو تأخرها. وفي ذلك هدر للمال العام فيما لا يفيد، بدون محاسبة تذكر للمسئولين عن ذلك، وفق مبدأ ربط المسئولية بالمحاسبة. وهذا ما يبين بوضوح عدم تحقق التنمية في عدد من الأقاليم رغم المشاريع المخصصة لها كمنطقة الحسيمة بالريف الأوسط ومنها منطقة بني بوفراح، التي تفتقر عدة دواوير فيها إلى شبكة الماء الصالح للشرب، إلا ما كان من عيون تنضب أحيانا، ويلتجئ إليها السكان حين يبدأ تدفقها في فترات معينة (رغم تعميم تزيد الماء للعالم القروي حسب الإحصائيات الرسمية). كما تعرف دواويرها الأمية حتى في وسط شبابها، نظرا لضعف مستوى التعليم نتيجة الهدر المدرسي، والبطالة.

ويعتبر القنب الهندي بمنطقة الريف مصدر ثراء وجاه وقوة لا تهزم، لبعض المافيات والبارونات المتاجرة في هذه المادة، وحتى في غيرها التي تصل من أمريكا اللاتينية في اتجاه أوربا (الهروين وما شابهاها من المخدرات الصلبة). هؤلاء يصولون ويجولون بدون رادع في غالب الأحيان، مع بعض الاستثناء في فترات معينة. وفي الجهة الأخرى يعيش المزارعون الصغار مع أسرهم على زراعة الكيف لسد الرمق. ويظل معظمهم، أمام جبروت السلطات المحلية (من درك وأطراف أخرى من باقي السلطات محلية من قواد ومقدمين...) في قفص الاتهام باستمرار، وبالتالي هم في حركة تراقصية بين فر وكر، هربا وتحسبا للاعتقال من رجال "المخزن" في كل يوم، بتهمة زراعة "نبتة محظورة". هؤلاء البسطاء هم المعرضون دوما للاضطهاد؛ ولا حول لهم ولا قوة لتغيير هذا الوضع. بل، حتى من رغب من صغار الفلاحين المزارعين للكيف في تغيير هذا المرزوع بمغارس أخرى، فإن مصيرمشروعه الفشل. وما قد يغرسه في النهار، سيكون مصيره النتف خلال الليل من مافيا، لها اليد الطولى لردع من تطاول على ذلك، لأنها لا تريد التخلي عن زراعة الكيف المربح، في هذه المنطقة الحيوية والحساسة. وقد يتعرض المزارع وأسرته، إن خالف العرف، للضرب والعنف. وربما يصل الأمر إلى القتل أحيانا، إن تمادى في مخططه الذي يسعى لتغيير المنتوج، أو عبر التعامل مع بعض المسئولين المشرفين على استراتيجية تنمية الريف في غياب زراعة القنب الهندي.

كما أن هذه القوى الجبارة للمافيات، وفي تواطؤ أحيان مع بعض رجال السلطة الساهرين على مراقبة المنطقة، تستفيد من زراعة وتجارة القنب الهندي وتصنيعه وترويجه، باعتباره الزراعة التي "يستفيد" منها الكل، بحصص متفاوتة تتراوح من سد الرمق (كزراعة معاشية فقط بالنسبة لصغار المزارعين) إلى تحقيق الملايير من الدولارات والأورو عبر تصنيع المنتوج، وبيعه عبر صفقات سرية، تسخر لها من

الإمكانيات العابرة للقارات ما لا يقدر بثمن (طائرات عمودية، مراكب سريعة، أسلحة مخزونة لاستخدامها عند الحاجة، مستخدمون محترفون في التهريب...)[5]، لترويج هذا المخدر في دول أوربا ومنها اسبانيا، وتحقيق أرباح خيالية من وراء ذلك، بالنسبة لكبار المافيات.

ولذا، ففي مثل هذا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المركبة والصعبة ترى معظم ساكنة الريف من فئة المزارعين، وأساسا المستفيدين من تجار كبار المافيات، في مزروع القنب الهندي وترويجه في الأسواق العالمية، "الاختيار" المفضل "الوحيد" للمعيشة و"ازدهار" المنطقة. أوضاع مثل هذه، يمتزج فيها تاريخ زراعة الكيف (ثقافة الكيف)[6]، مع سلطة المال والجاه وأطراف مستفيدة من السلطة القائمة، يصعب في هذه البيئة الموبوءة والمفخخة، قيام جمعيات تنموية فلاحية خارج إطار زراعة القنب. بل، يستحيل استثمار جهودها في تغيير هذه الزراعة بمغارس وزراعات مربحة هي الأخرى. ولكن الأخطر من ذلك، هي النتائج الوخيمة لهذه الأوضاع وانعكاساتها على معظم الساكنة البسيطة؛ بحيث تظل المنطقة محرومة من بزوغ مجتمع مدني تنموي حيوي في بوادي جبال الريف، يسعى للضغط من أجل تشييد بنيات تحتية، من طرق معبدة، واستصلاح للأراضي وتجهيزات اجتماعية كبناء وترميم المدارس والداخليات لتشجيع الفتاة القروية وحتى الفتى القروي، وإقناع آبائهم وعائلاتهم بأهمية التعليم والتثقيف للعمل في مهن أخرى غير زراعة الكيف والاتجار فيه وفي عمليات التهريب، كما هو حال نظيره في جهات أخرى من المغرب، كالأطلس الكبير الغربي، والصغير ومنطقة سوس وجهة درعة تافلالت، حيث يقوم المجتمع المدني بدوره في التنمية المحلية[7]...

---

[5] صور معروضة دوريا في وسائل الإعلام السمعية البصرية، كلما سقطت شبكة شخص من هذه المافيات في يد السلطات المغربية المحاربة والمتعقبة لها، تلك المكونة من مغاربة وأجانب (اسبان، أفارقة وغيرهم من المهربين ومن بارونات المخدرات....)

[6] يعتبر الباحث محمد بودواح أحد المختصين في موضوع زراعة وتجارة القنب الهندي، لكونه من الباحثين القلائل الميدانين البارزين المنتمين للمنطقة المجاورة لكتامة، الذين درسوا بعمق ظاهرة زراعة الكيف والظروف المحيطة بزراعتها وصناعتها بالريف الأوسط (كتامة وما جاورها...) وأسهب في عرض تطور الإنتاج ومردودية الهكتار ومن يستفيد منه أكثر، وإشعاع المنطقة (الريف الأوسط وأساسا كتامة وما جاورها) التي أصبحت منطقة "جذب" لليد العاملة بعد أن كانت منطقة "طرد". فبعد "ازدهار" هذه الزراعة وتصنيعها، شغلت آلاف الشباب بالمنطقة. كما يذكر الباحث بالتحديات المطروحة والرهانات المستقبلية في كتاب أصدره حول إشكالية زراعة الكيف. محمد بودواح، 2014، زراعة الكيف وآثارها الاقتصادية والاجتماعية بالريف الأوسط (المغرب) حالة كتامة. (راجع الببليوغرافيا، بالفرنسية).

[7] المعلومات الواردة حول العراقيل التي تحول دون تنمية حقيقية يستفيد منها قاطنوا ومزارعوا الكيف بالريف (المعروفة بزراعتها وترويجها للكيف والتهريب) مستقاة من مصادرة ميدانية موثوق بها، عبر حوار ومناقشات غير رسمية مع شباب المنطقة المهمش. وكذا من خلال تساؤلات عدد من البرلمانيين (نواب حزب الاستقلال) ومناقشة الظاهرة تحت قبة البرلمان، واقتراحات الحزب الوافد الجديد "حزب الأصالة والمعاصرة" الذين طالبوا بتقنين هذه الزراعة وترويجها في الأسواق العالمية؛ وكلها تؤكد على هذه الحقائق في الواقع المعيش، بعيدا عن التحاليل الرسمية التي تسهب في ترديد عدد المشاريع والاستثمارات التي وظفت في العالم القروي، والتي تظل معطلة في غالب الأحيان دون تتبع وتقييم وتقويم، أو حبيسة الملفات والأوراق في المكاتب الإدارية، بدون أثر على أرض الواقع، الشئ الذي يفسر جانبا من حراك الريف في الحسيمة وما جاورها خلال أزيد من 8 أشهر من الغليان والاحتجاجات (ربيع 2017).

وفي مناطق أخرى، في أغلب الأحيان يعود السبب إلى خمول المجتمع المدني وضعف تعبئته، أو فساد بعض أطرافه ومكوناته. كأولئك الذين يخلقون جمعيات صورية مكونة من أفراد العائلة (الزوج والأصهار والأقارب والأصحاب) أو لأغراض انتخابوية، أو من أجل الإثراء بدون رقيب. وهذا ما يفسر تضخم عدد الجمعيات؛ إذ يتوفر المغرب على أزيد من مائة ألف جمعية على الصعيد الوطني، ولكن الآلاف منها موجودة فقط على الورق، بدون تنفيذها لأي مشاريع. وهذا ما برز في النقاش خلال الحوار الوطني حول موضوع المجتمع المدني الذي أشرفت عليه الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني[8]. وقد خرج المتناظرون بتوصيات، منها تسجيل العجز الذي يعاني منه المجتمع المدني والخصاص على مستوى الموارد البشرية وغياب الحكامة والشفافية في بعض تنظيماته، مما يستدعي التتبع والمراجعة، والتقييم والتقويم والمحاسبة.

فالضرورة تتطلب القيام بمبادرات تنموية جديدة عبر فتح أوراش المعرفة بتعميم التعليم وتجويده من مستوى الابتدائي بالمدرسة العمومية إلى مستوى الجامعة، وخاصة في العالم القروي. فلا زال هذا المرفق الحيوي لتطور المجتمع وتوعية ساكنته وتحسين معيشتها يعاني من تدهور بنياته التربوية (المدارس القروية)، وضعف تجهيزات مرافقه الحيوية (شبكة الطرق الرابطة للولوج للمدرسة وشبكة الماء والكهرباء والتطهير)، وضعف وعي أرباب الأسر بأهمية التربية والتعليم، وخاصة بالنسبة للفتاة القروية، في غياب دور الطالبات في الوسط القروي المحافظ، الذي لا يعير أهمية لتطور المرأة والفتاة القروية. وتفاقم عوامل أخرى، كالفقر المنتشر في ربوع الدواوير والقرى النائية في الجبال والواحات، من هذه الأوضاع المزرية أصلا.

إن تكوين وتأهيل الشباب بصفة عامة، وبالأرياف بصفة خاصة، مطروح بحدة. وهذا يقتضي استراتيجية جريئة وعملية وتخطيط محدد في الزمن، وموطن في المكان. تسهر عليه نخبة مؤمنة بالتغيير الإيجابي لتحقيقه في آجاله، عبر توفير الموارد المادية واللوجستكية، بعيدا عن البيروقراطية الإدارية التي تهتم بالشكل، فتعرقل المشاريع أو تؤجلها. وفي مقدمة البرامج التي تدعو الضرورة إنجازها، قبل الشروع في الإصلاح الجدي، هو ضرورة تقييم ومراجعة برامج ومشاريع التنمية القروية خلال العقد الماضي لتقويمها، وفي مقدمتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومخطط المغرب الأخضر، وصناديق التنمية القروية، وصندوق التضامن بين الجهات، وصندوق التماسك الاجتماعي والوكالات التنموية، للتعرف على كيفية صرف الأموال المرصودة لتنمية العالم القروي. أو لماذا جمد صرفها أو تم تأخير إنجاز المشاريع التي كانت مبرمجة في إطارها ، مع محاسبة من تسبب في عرقلتها من المسئولين عنها .. فهذه

[8] من بين الشخصيات التي أشرفت وواكبت تجربة الحوار مع المجتمع المدني في حكومة عبدالإله بنكيران الأولى، الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، السيد الحبيب الشوباني عن الحكومة، والسيد إسماعيل العلوي عن المجتمع المدني..وآخرون.

المقاربة التشاركية الفعلية مع السكان المعنيين في مختلف الأقاليم لوضع وإنجاز المشاريع التنموية، من شأنه خلق عدالة اجتماعية ومجالية تعزز استتباب الأمن والاستقرار والطمأنينة في كل أنحاء البلاد لدرء الاحتقان الاجتماعي كما هو حال أحداث الشمال المركبة والعويصة[9].

هذه الاستراتيجية وخريطة الطريق، تستدعي إعداد مواطن القرن 21 الذي يختلف عن مواطن العصر الوسيط، وعن مفهوم "الرعايا" المتخلف. فالشعب المغربي مجتمع مركب، ثري بتنوع روافده، كما جاء في الدراسات السوسيولوجية التي أ جزها باحثون لهم مصداقية في الميدان وشهرة دولية، وفي مقدمتهم بول باسكون. واقتصاديون من عيار ثقيل، من أمثال عبد العزيز بلال، الذي عمق تحاليله الاقتصادية في أواخر القرن الماضي حول مفهوم التخلف وصيرورة التنمية باعتبارها مسلسلا، وشروط تجاوز التخلف للالتحاق بالمجتمعات المتقدمة. ومنهم باحثون آخرون كعبدالله العروي، والمهدي المنجرة، باحث المستقبليات وغيرهم من المفكرين المغاربة.

فبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تطرح مسألة القيم الإنسانية المتعارف عليها دوليا، كمفاهيم محورية لبناء شخصية المواطن (من المواطنة) وبتحقيق تنمية مستدامة، منها نشر ثقافة التسامح والتواصل الإنساني والفكر العقلاني والنقدي وقبول الاختلاف مع الآخر. وهذا يقتضي الابتعاد عن كل تمييز على أساس العرق والنوع واللون والدين والتعصب القبلي والإقليمي، وفق ما تنص عليه القوانين الدولية وحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليه دوليا. ولنا وعي مؤكد وعبرة في ما يجري في العالم من اندلاع الحروب الإثنية والقومية التي لا تبقي ولا تذر، لأسباب مذهبية أو تعصب ديني وعرقي، في عدة بؤر توتر من العالم، ومنه العالم العربي والإسلامي (ثقافة الإرهاب والتعصب الديني والمذهبي وعدم قبول الآخر....).

ومن هنا تأتي ضرورة تلقين التربية من أجل التنمية المستدامة المرتكزة على قيم التضامن، التسامح، والعقلانية في التدبير، وقبول الآخر، والابتعاد عن التعصب المذهبي والعرقي والديني واللغوي، والفكري...؛ ذلك أن التراب ملك للجميع، والمحافظة عليه وتطويره واستدامته في مصلحة كل مكونات المجتمع، كما ورد في توصيات مؤتمر الأطراف بباريس ومراكش (Cop 21 – Cop22)، ومبادئ حقوق الإنسان.

---

[9] نشير هنا إلى الأحداث الخطيرة والانتفاضات الاجتماعية التي تحدث ببعض المناطق المغربية، عندما يشعر سكانها بنوع من الغبن واليأس من الوعود لتحقيق مشاريع ظلت على الورق، ومنها ذلك الحراك الاجتماعي الذي عاشته مدينة الحسيمة ومدن وقرى مجاورة، والذي انتقل ليشتعل في مدن مغربية أخرى (سنة 2017)، ولذا يتطلب علاجه تنمويا عبر الحوار الفعال وليس فقط أمنيا.

المغرب غير النافع. والواقع أن لكل مجال وتراب مؤهلات وجب استغلالها. ولا بد من الانطلاق من مسلمة، أن الإنسان هو الذي يثمن المجال أو يهمله، وأن النخبة الواعية الكفأة والمسئولة هي التي تشكل قاطرة التنمية، خاصة إذا كان وعيها وإيمانها قويا بضرورة تطوير البحث العلمي، كمسلمة موثوق بجدواها في أي مسلسل للتنمية.

في هذا الصدد نورد على سبيل المثال جهة درعة- تافلالت (خريطة 2).

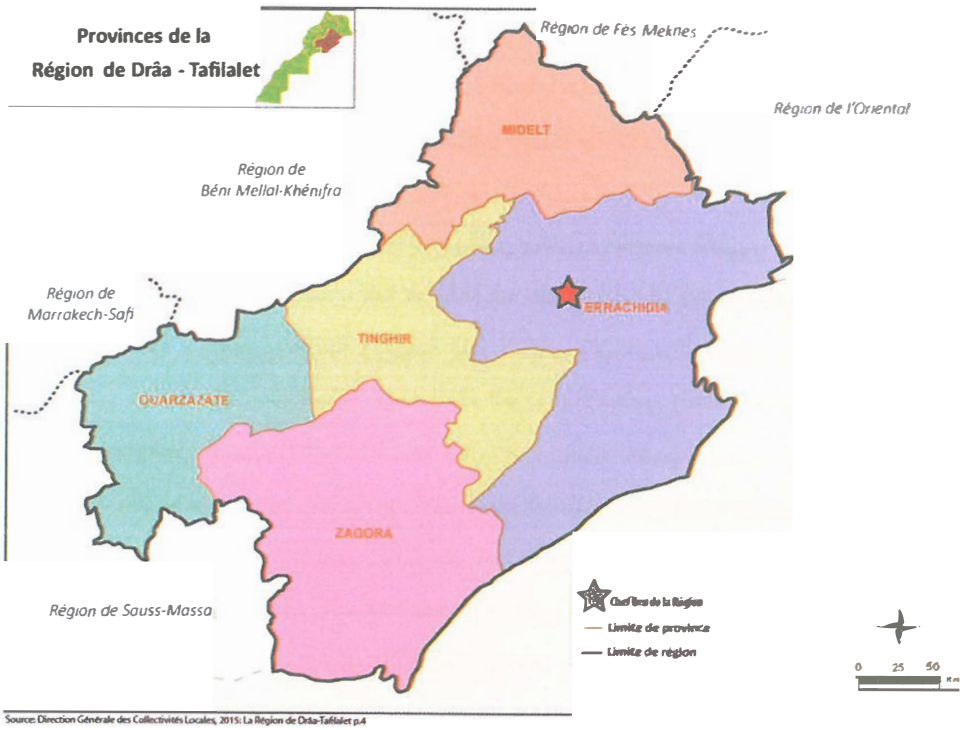

المصدر: مديرية الجماعات المحلية 2015

خريطة 2 : موقع جهة درعة تافيلالت

هذه الجهة الواقعة في الجنوب الشرقي المغربي على الحدود المغربية امجزائرية والمحاذية للجهة الشرقية المغربية (خريطة 2)، تعتبر مجالا واحيا بامتياز، لكونه يشغل معظم مساحتها (88%)؛ ثم

باعتبارها تمثل ما يقرب من نصف مساحات الواحات المغربية (بنسبة 46%). ويبلغ عدد سكانها، أزيد من مليون ونصف نسمة (1635008 نسمة) بما يمثل 4,83% من ساكنة المغرب، على مساحة تبلغ 78290 كلم^2، بما يمثل 12,5% من مساحة البلاد (الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014)[10].

فالوسط هش وعطوب، ويطرح عدة مشاكل تهم وجود ومستقبل الواحات، مرتبطة بالبعد البيئي والاقتصادي والديموغرافي، نظرا لقساوة المناخ الجاف، وضعف الموارد المائية وتدهور الغطاء النباتي وكذا الرأسمال اللامادى، من معمار وصناعة تقليدية وفنون وكنوز ثقافية.

لكن، بالرغم من كل الإكراهات والصعوبات، فقد أصبحت الجهة قطبا سياحيا ومجالا جذابا للاستثمارات الكبرى، في إطار المخطط المغربي للطاقة الشمسية، والمركب السينمائي بورزازات، والسياحة الثقافية والإيكولوجية. وتفسر الدينامية الجديدة التي ستغير المشاهد الجغرافية وأنماط عيش السكان، باهتمام الدولة والقطاع الخاص بمؤهلات الجهة، وإرادة الإنسان، عبر استثمارها؛ منها على الخصوص خلق الوكالة الوطنية لتنمية الواحات والأركان..ومشاريع أخرى للطاقة الشمسية للنهوض باقتصاد الجهة وتنميتها.

3.1 حيوية مرفق السياحة (مرزوكة كمثال) والمخاطر المحيطة به

من الأمثلة الحية بهذه الجهة الصحراوية المهمشة أصلا، نرصد أهمية القطاع السياحي، بما فيها السياحة الوطنية المعززة بالدولية برمال مرزوكة..؛ إذ يفد عليها الفنانون العالميون والسياسيون الدوليون، والأوروبيون والمواطنون المغاربة والمغاربيون وعرب الخليج. وكلهم مولعون بالمشي على تلالها الرملية الذهبية، والنزهة للاستمتاع بالمشهد الجغرافي الطبيعي، وخاصة ترقب شروق الشمس وغروبها الفريدين، في جو وفضاء شاعري بعيد عن ضوضاء المدينة وتلوثها. ومن هنا يتبين ما يمثله المرفق السياحي من إمكانيات، إن أحسن استغلاله لفائدة الوطن والجهة، والمواطن القاطن في تلك الربوع كمحور للتنمية.

في هذا الصدد، لا بد من تنبيه المسئولين المشرفين على القطاع السياحي والمنتخبين المحليين في الجماعة الترابية، وأساسا في الجهة، لمراعاة تنمية بشرية ومستدامة موازية للسياحة، وذلك بمنع الضغط على الرمال بالعربات الثقيلة والملوثة التي لا تحترم البيئة بتلال مرزوكة. تلك السياحة الموجهة لفئة من الأثرياء الذين يريدون تلبية طلباتهم بدون اكتراث بالأثر السلبي الذي قد ينجم عن سلوكاتهم المخالفة للبيئة الهشة. ونفس الشئ يطبق على الفنادق الممتازة التي تستخدم المياه بدون حساب، لخدمة السائح عبر ملء المسابح، في بيئة هشة وعطوبة تعاني من ندرة المياه، ومن قوة التبخر والجفاف المتعاقب وشدة الحرارة

[10] مونوغرافية جهة درعة تافلالت، 2015 (راجع لائحة البيبليوغرافيا : الموقع الإلكتروني)

في الصيف. كما يمكن مراجعة الطريقة التي يتم بها تدبير السياحة من الأعلى، وهو نوع من السياحة "الراقية" الذي تقوم فيه شركات سياحية بتنظيم رحلات مكونة من قافلة من السيارات السياحية ذات الدفع الذاتي، تتكلف بنقل السواح الذين تأتي بهم من المدن كوكالات سياحية، بدون مراعاة تنمية واستفادة المواطن العادي القاطن بالمراكز والواحات المجاورة. فلا بد من اقتسام جزء من الربح بين الشركة السياحية المقيمة في المدن والمواطن العادي القاطن في هذا المجال العطوب، عبر وسيلة تكوين الموارد البشرية المحلية في القطاع السياحي، لتشغيلها مستقبلا من نفس الشركات والوكالات السياحية، وخصم جزء من الضرائب لفائدة المنطقة السياحية التي تستقبل السواح على سبيل المثال.

3.2. ورزازات قطب وطني ودولي للنشاط السينمائي وللمخطط المغربي للطاقة الشمسية

بفضل الصناعة السينمائية المعتمدة على تشييد المركب السينمائي العالمي بورزازات، ومتحف السينما، أصبحت المدينة قطبا سينمائيا وسياحيا بامتياز. فهي تستفيد من خلق فرص شغل تعدى عددها الآلاف، ومن السياحة الدولية على هامش تحضير الأفلام السينمائية التي تشارك فيها شخصيات عالمية ذات وزن ثقيل، معروفة على الصعيد الدولي، عبر منتوجاتها السينمائية الجادة من مختلف البلدان والقارات (أمريكية وأوروبية وعربية وهندية..). فعبر حضور الفرق السنمائية بمدينة ورزازات وفي جهات أخري بالمغرب وتصوير مشاهدها، تجلب للبلد المضيف رصيدا هاما من العملة الصعبة. كما تستقطب بطريق مباشر، السواح الأجانب من كل جهات العالم، خاصة في ظل الاستقرار السياسي الذي ينعم به المغرب، وما تزخر به المنطقة من مشاهد طبيعية تتمثل في ا جزر الخضراء من النخيل، وأساسا الواحات الرواقية على طول أودية زيز، غريس، درعة، والهضاب الصحراوية (الحمادات)، وأهم الخوانق (تودغا، دادس..)، والتراث المعماري والتاريخي من قصور وقصبات، والتنوع الثقافي كرأسمال لامادي ومادي، ومنها الفنون الشعبية والفن المعماري وأصناف اللباس والفلكلور والمواسم، والمهرجانات (موسم الورود بقلعة مكونة)..، وفنون الصناعة التقليدية والفنادق من مختلف النجوم والمآوي السياحية المرحلية.. كلها مؤهلات وفرص تجلب محبي السياحة الثقافية والإيكولوجية، والاستثمار في الجهة.

وقد تمكنت مدينة ورزازات من استقطاب السواح أيضا من القارة الأسيوية، وخاصة من الصين الشعبية واليابان حيث سجلت خلال الفصل الأول من سنة 2017 ، أكبر جالية من السواح من حيث المبيت في الفنادق بورزازات من السواح الصينيين واليابانيين. وهم معجبون بالحضارة المغربية، وأساسا المثقفين منهم والباحثين، وبالتراث المعماري وفي مقدمته القصبات، كقصبة بنحدو المجاورة للمدينة.

وعلى مستوى اقتصادي استدامي، تمكن المغرب من بناء محطات لاستثمار التشميس على مساحات تضم مئات الألواح الشمسية والتجهيزات المرتبطة بها، كصناعة متقدمة في التكنولوجيا من مصادر

مختلفة أمريكية وأوروبية ومنها الاسبانية، التي يستورد منها المغرب حاجياته من الألواح الشمسية ذات التكنولوجية العالية[11]. ولذا أصبح المغرب رائدا عالميا في مجال الطاقة المتجددة والنظيفة، باستقطابه لشركات متعددة الجنسيات: خليجية وفرنسية واسبانية وأمريكية... للاستثمار في الطاقات النظيفة، انطلاقا من برنامج مركب الطاقة الشمسية لورزازات، والتي هي مشاريع مهيكلة تخدم التنمية المستدامة.

وستكون لهذه المشاريع، إذا ما تم الاستثمار في الإنسان كمحور، انعكاسات إيجابية على اقتصاد البلاد. كما ستستفيد الساكنة المحلية من التجهيزات الطاقية في عين المكان، مما ينعكس إيجابيا على المواطن. ولا شك، أن هذه الإنجازات قد فتحت آفاقا رحبة لمناطق كانت تنعت بالمغرب الغير نافع. فقد أصبحت المناطق المهمشة بالأمس، تشكل مصدرا لعيش آلاف السكان المحليين، عبر خلق فرص الشغل بفضل المشاريع الطاقية الجديدة، ومنها تشغيل عشرات المهندسين والتقنيين ومئات العمال. كما أنها تزود البلاد بالطاقة المتجددة والنظيفة عبر توزيعها انطلاقا من مشاريع نور 1، التي تعززت بنور 2، 3 و 4. وستوفر للدولة المغربية ملايير الدولارات التي كانت تستنزف ميزانيتها في استيراد المحروقات من الخارج، التي هي طاقة أحفورية مكلفة ماليا وملوثة للبيئة، منها النفط والغاز الطبيعي.... فبفضل الطاقات المتجددة الواعدة الشمسية بالمناطق الجافة والقاحلة، المتوفرة على أكبر إشعاع شمسي في كل أنحاء البلاد، باعتبار أن المغرب الجاف والشبه جاف يغطي معظم مساحة البلاد، سيضاف للطاقة المستمدة من الريح (شمال البلاد) والكهرمائية المتولدة من مياه السدود، مما سيحقق للمغرب تغطية 42 % من حاجاته سنة 2020 و 52 % سنة 2030 حسب التقديرات الرسمية **(صورة 5 و6)**.

المصدر :بحث ميداني

صورة 5 و6 ورزازات أبريل (2017) محطات نور 1،2، 3

[11] معلومات مستقاة من مقابلة مطولة خلال زيارة ميدانية لمجمع الطاقة الشمسية نور 1 بورزازات في عين المكان من مهندس مختص في الطاقة الشمسية بالمجمع، في إطار رحلة دراسية نظمها منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية (2-6 أبريل 2017 لجهة درعة تافلالت).

خلاصة عامة

من خلال تحليلنا لأوضاع العالم القروي ومنه المجالات الواحية والريف بشمال المغرب، التي ظلت إلى عهد قريب مهمشة، نستنتج من خلال التطورات الحديثة بالمغرب، بأن الإنسان الواعي المؤهل والكفء (ونعني به النخبة الواعية) هو المبدع والمخترع والباني للمشاهد المنشأة، عبر تنظيم وتهيئة وتنمية الجهة. ففي استطاعته تغيير أنماط العيش وجلب الاستثمار عبر المشاريع الجديدة، بفضل إبداعه، واختراعاته، وتفتحه على الآخر، وتمكنه من التكنولوجيا الحديثة، واستعمالاتها المستديمة والنظيفة. كما أن بإمكانه تغيير أوضاع الساكنة، وتحسين شروط عيشها، عبر عدالة اجتماعية ومجالية (ونقصد به نوعية الحياة). ولكن تظل عدة معيقات مرتبطة بتاريخ المنطقة وضغوطات وأعراف اجتماعية واقتصادية محلية وخارجية (زراعة القنب الهندي وتصنيعه وترويجه في جبال الريف)، تحد من تنمية بشرية ومستدامة لفائدة معظم السكان البسطاء.

ولضمان نجاح جهوية متقدمة أو موسعة، وجب توفير حد أدنى من الشروط ، في مقدمتها تأهيل الموارد البشرية وتكوين مواطن القرن 21 الواعى بحقوقه ووجباته (المواطنة)، وتوفير الوسائل المادية لتطبيق مخططات وبرامج التنمية في جهات البلاد، وأساسا في العالم القروي. كما تدعو الضرورة تفعيل بنود دستور 2011 الذي يعطي أهمية خاصة للجهة بتوسيع اختصاصاتها باعتبارها إطارا للتنمية. وهذا يقتضي إشراك الساكنة المحلية في اتخاذ وتنفيذ القرار، وترسيخ حكامة جيدة في تدبير الشؤون المحلية، عبر شفافية عمليات التدبير العمومي للشأن المحلي وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وبارتباط بإعداد التراب والجهوية المتقدمة، تلعب "المدن الكبرى" وخاصة "عواصم الجهات" دورا رياديا ضمن الجهات المتواجدة فيها، عبر التفاعل الإيجابي مع محيطها الجغرافي الخلفي الاقتصادي والاجتماعي، وأساسا العالم القروي والمراكز الحضرية الصغرى والمتوسطة كقاطرة للتنمية. كما أن ربط الجامعة والبحث العلمي والأقطاب العلمية، بمعالجة التحديات المباشرة السوسيومجالية والاقتصادية والقضايا البيئية التي تطرح على الجهة، أضحى ضرورة قصوى في إطار التنافسية الترابية، وضمن سياقات العولمة والانفتاح على السوق الدولي التي تطرحها الألفية الثالثة.

فسياسة التهيئة وإعداد التراب تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة بين كل جهات البلاد بأوساطها الحضرية والقروية. فهي تشكل سياسة إرادية تهدف تأمين التوازن الاجتماعي والمجالي والبيئي. غايتها تحقيق نمو اقتصادي ينعكس على نوعية حياة السكان ومعيشهم اليومي. مع رفع القدرة التنافسية لبعض المجالات التي عانت ردحا من الزمن من التهميش، وفي مقدمتها الأرياف، ومنها المجالات العطوبة كالجنوب الشرقي المغربي بجهة درعة تافلالت التي أصبحت مجالا مستقطبا، بعدما ظلت ردحا من الزمن، في عداد ما أطلق عليه المغرب غير النافع.

الببليوغرافيا:

ـمراجع باللغة العربية:

أحمد لحليمي ،2016. نتائج البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر، عن المندوبية السامية للتخطيط .

إدريس الفاسي، 2016، "التوازنات البيئية بواحات الجنوب المغربي"، ورد في: تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات (تنسيق المختار الأكحل، عبدالعالي فاتح، محمد حنزاز)، الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ومعهد الدراسات الإفريقية (جامعة محمد الخامس ـ الرباط) والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير (ص.ص.209-2016)

إدريس شحو ومحمد الطيلسان، 2016 ، "الاقتصاديات الرفيعة كبدائل استدامية بواحات تافلالت"،ورد في: *تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات* (تنسيق المختار الأكحل، عبدالعالي فاتح، محمد حنزاز)، الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ومعهد الدراسات الإفريقية (جامعة محمد الخامس) والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير. (ص.ص. 2017-249).

القوانين التنظيمية الجديدة للجماعات الترابية (الجماعات، العمالات، الجهات)، إعداد وتقديم امحمد لفروجي، نصوص قانونية محينة رقم 74، (قانون تنظيمي رقم 14.113 يتعلق بالجماعات والمقاطعات) 2015.

المختار الأكحل، عبد العالي فاتح، محمد حنزاز ،2016 .تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب : أبحاث وتدخلات، الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ومعهد الدراسات الإفريقية (جامعة محمد الخامس الرباط)، والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير.

الوكالة الحضرية، بالقنيطرة (PAC). تصاميم التهيئة الجماعية لست جماعات قروية بدائرة سيدي سليمان (2001-2005)، التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الرباط سلا زمور زعير (2007-2015)(SRAT).

جمعية تنمية عالم الأرياف. الموقع الإلكتروني: www.admr-maroc.com

موسى كرزازي ،2017.مجموعة البحث حول الأرياف" (رصيد المجموعة من المقالات العلمية والمشاركات العلمية بين 2001-2016)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، والأبحاث التي أهزت حول العالم القروي؛ ومقالات فردية أو مشتركة، 1984-2017، ، الموقع الإلكتروني (www.gremr.ma)

موسى كرزازي،2017. "شروط تنمية الجماعة الترابية بالوسط القروي المغربي"، (دور المنتخب والفاعل الجمعوي في تفاعل مع السلطات المحلية)، مقال محين منشور على 4 صفحات لجريدة "بيان اليوم" ليومي 20 و 21 فبراير 2017 (العددان: 8045 و8046 بالدار البيضاء، المغرب).

موسى كرزازي،2016 ."شروط تنمية الجماعة الترابية بالوسط القروي المغربي"، (دور المنتخب والفاعل الجمعوي في تفاعل مع السلطات المحلية). عرض بجامعة القاضي عياض (شعبة الجغرافيا ـ كلية الآداب بمراكش)، الدورة الثانية للمؤتمر الوطني للجغرافيين الشباب، يومي 22 و 23 أبريل 2016 حول موضوع: التراب الفاعلون، التجديدات ورهانات التنمية.

ـمراجع باللغة الفرنسية:

Boudouah M'hamed, 2014, La culture du Kif et son impact économique et social dans le Rif central (Maroc), Cas de Ketama

ـمواقع الكترونية:

مونوغرافية جهة درعة تافيلالت، 2015

La région de Drâa Tafilalet, Monographie générale, Ministère de l'Intérieur, Direction générale des collectivités locales, 2015

الموقع الإلكتروني :https://drive.google.com/file/d/0B3_0MxSwg-e5Yjd5MjNBM1R2N2s/view

خريطة جهة درعة تافلالت :الموقع الإلكتروني: https://www.errachidia24.com

ـرحلات ميدانية:

رحلة دراسية لجهة درعة تافلالت من تنظيم منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية، (القافلة الجغرافية لواحات الجنوب الشرقي: تثمين الإرث الثقافي والحضاري واستدامة الموارد الطبيعية)، أيام 2-6 أبريل 2017 ، وتأطير علمي من طرف الأساتذة : محمد الطيلسان وإدريس شحو وموسى كرزازي (بدعم من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ومجلس جهة درعة تافلالت).

فهم البيئات الحالية من خلال التطورات الماضية لضبط تنمية محلية مستدامة
مقاربة مشهدية منهجية

محمد محي الدين* عبد الجليل بوزوكار**

ملخص:

تندرج هذه المقالة ضمن أعمالنا التي تروم إلى التأسيس لبحث جيومرفلوجي في الجغرافيا الطبيعية، ينطلق من الرباعي الحديث والهولوسين كأساس لأي تنمية محلية أو فهم حقيقي للموارد الطبيعية، والوسط لتثمين الرأسمال الترابي لجماعة أو إقليم أو جهة. وبذلك فإننا ملزمون أن نبين للمهتمين والمتتبعين المناهج والطرق المتبعة في ذلك، فمعرفة التطورات السابقة للرباعي الحديث ضرورة علمية لمعرفة التشكيل اللاحق الذي تستوجب الاستفاضة فيه، كما أن سبل معرفة البيئات القديمة وسيلة حقيقية لبناء البيئة الحالية على أسس تثمين الموروث وتثريته واستمرارية المورد واستدامة تنمية المشاهد. فقد تركت فترة الرباعي الحديث آثارا متعددة، تعبر عن التداخل في العوامل والآليات التي صاحبت التطور الجيومرفولوجي للمشاهد ومواردها سواء على مستوى الأحواض أو على مستوى الساحل في المغرب.

الكلمات المفاتيح: جيومرفلوجيا- وسط طبيعي – مشهد – تراث – رستاق – تنمية محلية مستدامة

Résumé :

La géomorphologie est une science qui nous renvoie aux particularités d'un milieu, et comprend les caractéristiques géophysiques, mais sans oublier les traces des interventions humaines passées et actuelles qui ont donné le paysage dans sa globalité soit vers l'équilibre ou le déséquilibre, donc le paysage est une partie de territoire naturel telle que perçue par la population locale. Dans ce sens on implique le patrimoine car le paysage évolue en fonction de savoir-faire soit ancestral ou actuel (patrimoine immatériel) qui le dessine, aussi selon la production du terroir qui le tamponnais (patrimoine matériel), cette dimension corrélative nous laisse penser que le paysage est culturel plus que environnemental .La durabilité et la protection des paysages sont importantes, notamment lorsque le développement local est en jeu, donc l'équilibre entre les potentialités physiques et humaines est primordial, aussi la gestion des transformations pour que les paysages restent productifs

Mots clés : géomorphologie -milieu naturel -paysage -patrimoine -produit de terroir -développement local durable

*مختبر التحولات البيئية وإعداد التراب-كلية الآداب والعلوم الانسانية بنمسيك-الدار البيضاء.

**المعهد الوطني لعلوم الاثار والتراث – الرباط.